جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الإجابة النموذجية في مقياس علم الاجتماع وقضايا الوطن العربي

الجواب الأول: (6ن)

لا يمكننا الحديث عن خطاب سوسيولوجي واسع الانتشار أو عن مدرسة فكرية سوسيولوجية في العالم العربي، وذلك لعدة أسباب متشابكة تتعلق بطبيعة الإنتاج السوسيولوجي العربي ومكانته في الفضاء الأكاديمي والثقافي العام. فعلى الرغم من وجود أقسام لعلم الاجتماع في عدد من الجامعات العربية منذ عقود، إلا أن الإنتاج السوسيولوجي ظل محصورًا في نطاق ضيق، يهدف غالبًا إلى أغراض التدريس أو الترقية الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك إلى مستوى التأثير الثقافي أو الفكري الواسع. هذا الانحصار يعكس غياب مجلات سوسيولوجية مهنية مستقلة في العالم العربي، فالمقالات السوسيولوجية تنشر عادة ضمن مجلات تصدرها كليات جامعية وتجمع بين تخصصات متعددة، ويقتصر تداولها على أوساط ضيقة من الأساتذة الجامعيين.

ويُضاف إلى ذلك غياب الجمعيات المهنية النشطة، باستثناء الجمعية العربية لعلم الاجتماع، وهو ما ساهم في انعدام التواصل والتفاعل بين الباحثين السوسيولوجيين العرب، حتى إن بعضهم قد لا يكون على دراية باهتمامات وأعمال زملائه في دول أخرى. هذا الانفصال أدى إلى تكرار الجهود البحثية وضعف التراكم المعرفي. علاوة على ذلك، لم تنجح الكتابات السوسيولوجية في استقطاب اهتمام الأوساط الفكرية العربية كما فعلت كتابات فكرية وفلسفية مثل أعمال حسن حنفي، والجابري، والعروي، التي حظيت بمتابعة واسعة ونقاشات نقدية مستفيضة، بينما بقيت الكتابات السوسيولوجية، باستثناءات قليلة مثل أعمال علي الوردي ومالك بن نبي، خارج دائرة التفاعل والنقاش.

وتُظهر بعض الأمثلة الملموسة هذا التهميش، مثل كتاب أحمد موسيري عن الأيديولوجية الصهيونية أو كتاب حليم بركات حول المجتمع العربي المعاصر، إذ لم يحظيا بالاهتمام أو التوظيف الأكاديمي رغم

أهميتهما وراهنيتهما. كما أن القضايا الكبرى في العالم العربي، مثل الإسلام السياسي، لم تُدرس سوسيولوجيًا بالشكل الكافي، بل طُرحت غالبًا في شكل آراء وانطباعات فردية بعيدة عن التحليل النظري أو الميداني الجاد، بخلاف ما نلاحظه في الأدبيات الأجنبية.

ويُلاحظ كذلك أن الخطاب السوسيولوجي العربي ظل محصورًا في معالجة قضايا اجتماعية تقليدية مثل الأسرة أو الهجرة أو الإدمان، دون أن ينتج دراسات رصينة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، من بينها ضعف التمويل، وصعوبة الحصول على البيانات، وغياب الحرية الأكاديمية، وسوء الفهم لطبيعة البحث السوسيولوجي، حيث يُنتظر من الباحث تقديم حلول جاهزة بدلًا من التحليل النقدي المتأني، مما يُضعف من إمكانيات هذا التخصص في مساءلة الواقع.

كما أن ضعف التكوين الأكاديمي والمنهجي لدى كثير من خريجي علم الاجتماع في العالم العربي يساهم في تراجع مستوى الإنتاج العلمي، إضافة إلى الأعباء التدريسية الثقيلة، وغياب بيئة بحثية تفاعلية ومشجعة. وفي ظل هذه الظروف، يبقى علم الاجتماع محصورًا في الفصول الدراسية ولا يُلاحظ له أثر واضح في الصحافة أو النقاشات الثقافية العامة. فالمفاهيم السوسيولوجية الأساسية مثل الطبقة والمكانة والعرق نادرًا ما تظهر في الخطاب العام، بل إن أطروحات كبرى مثل أطروحة فيبر عن الأخلاق البروتستانتية لم تُترجم إلا مؤخرًا، ولم تلقَ أي اهتمام يُذكر حتى بعد الترجمة، شأنها شأن أعمال أخرى تُعالج قضايا مهمة من منظور سوسيولوجي أو أنثروبولوجي.

في ضوء هذا كله، يبدو أن غياب خطاب سوسيولوجي واسع الانتشار في العالم العربي يرتبط بجملة من التحديات البنيوية والعلمية والثقافية التي ما تزال تحاصر علم الاجتماع وتمنعه من التحول إلى مدرسة فكرية مؤثرة، مما يجعل الحاجة إلى مراجعة جادة لهذا الوضع أمرًا ملحًا لا يمكن تجاهله.

الجواب الثاني: (6ن)

إن التحليل الخلدوني يقدم أساسًا متينًا لإسقاطه على واقع علم الاجتماع العربي المعاصر، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حاجة هذا الحقل العلمي إلى تأصيل معرفي ينبع من خصوصية مجتمعاته وتاريخه وموروثه الثقافي. فقد انطلق ابن خلدون من الواقع العربي–الإسلامي، وعايش تحولات اجتماعية

وسياسية عميقة، ليؤسس نظريته حول العمران البشري التي تشكل رؤية علمية شاملة لطبيعة المجتمع، وتطوره، وتحولاته البنيوية.

من خلال هذا التأسيس، يمكن القول إن إسقاط الفكر الخلدوني على علم الاجتماع العربي يكمن أولًا في إعادة الاعتبار للمرجعيات الفكرية العربية في دراسة المجتمع، بدل الارتهان الكامل للنماذج الغربية. فالنموذج الخلدوني، بمنهجيته القائمة على الملاحظة، والمقارنة، والتفسير، يقدم أدوات تحليلية تساعد في فهم تعقيدات الواقع العربي المعاصر، سواء من حيث العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو من حيث تفسير ظواهر مثل العصبية، الحراك الاجتماعي، أو التفاوت بين البداوة والحضارة في إطار التطور التاريخي.

كما أن تصور ابن خلدون للعصبية باعتبارها القوة المحركة للتحول الاجتماعي والسياسي، يتيح للباحثين اليوم تفسير أشكال التضامن والانقسام داخل المجتمعات العربية، ويمنح إطارًا لفهم صراعات المصالح والولاءات التقليدية والحديثة التي تؤثر في بنية الدولة والمجتمع. ويمكن استخدام هذه الرؤية في تحليل الواقع السياسي والاجتماعي في المنطقة، بما في ذلك فهم التحولات التي عرفتها بعض الدول العربية بين الاستقرار والانهيار، خاصة مع صعود الحركات القبلية أو الطائفية أو حتى الحركات الاجتماعية الجديدة.

إضافة إلى ذلك، يتيح الفكر الخلدوني قراءة متقدمة لمفهوم الحداثة في السياق العربي، حيث يربط التغيير بفعاليته وقدرته على تجاوز التقليد، وليس بمجرد كونه جديدًا. وهو ما يجعلنا نعيد التفكير في علاقة المجتمعات العربية بالحداثة، بعيدًا عن النقل الحرفي للنماذج الغربية، بل من خلال إعادة تشكيلها بما يتماشى مع الواقع المحلي.

إن الفكر الخلدوني لا يمثل فقط محاولة تأصيل لعلم الاجتماع العربي، بل هو دعوة لإعادة إنتاجه من داخل الثقافة العربية نفسها، باستخدام مفاهيم تنبع من البيئة الاجتماعية والسياسية والتاريخية الخاصة بها، بدلًا من الاكتفاء باستيراد نظريات قد لا تنطبق بشكل كلي على واقعنا. لهذا، فإن تفعيل التحليل الخلدوني اليوم يتطلب تجاوزه كمرجع تاريخي، والانخراط في مشروع علمي نقدي يقوم على تطوير أدواته ومفاهيمه بما يتلاءم مع تطور المجتمعات العربية وتحولاتها.

الجواب الثالث: (8ن)

إن مقولة عالم الاجتماع الجزائري سعيد شيخي تُعدّ بمثابة دعوة واضحة لتجاوز النمط التقليدي في ممارسة علم الاجتماع، خاصة في السياق الجزائري، نحو تأسيس علم اجتماع متجذر في الواقع المحلي، من خلال بناء إشكاليات علمية دقيقة تنبع من صلب القضايا المجتمعية الخاصة، وليس من مجرد استيراد لنماذج نظرية وأدوات تحليلية جاهزة من الغرب. وتجاوز علم الاجتماع في المجتمع الجزائري لا يعني التخلي عنه، بل تطويره وتكييفه ليصبح أكثر قدرة على فهم المجتمع وتحولاته، وأكثر التصاقًا بهمومه وسياقاته.

في هذا الإطار، يكون التجاوز ممكنًا من خلال عدة مسارات متكاملة:

أولًا: بناء الإشكاليات من الواقع المحلي بدل فرضها من الخارج

ينبغي أن تنبع الإشكاليات البحثية من خصوصية الواقع الجزائري: من علاقات السلطة، والتحولات الاجتماعية، والأنساق القيمية، والهوية، والذاكرة الجماعية، وأنماط التضامن، والصراعات المحلية. الإشكالية لا تُفرض من قوالب نظرية جاهزة، بل تُستنبط من الملاحظة العيانية، ومن احتكاك الباحث اليومي بالواقع، بما يجعله يفكر انطلاقًا من "الأسئلة التي يطرحها المجتمع"، لا تلك التي تفرضها الأدبيات الغربية فقط.

ثانيًا: ابتكار أدوات تحليل مستمدة من التجربة الاجتماعية المحلية

دعوة سعيد شيخي تدفع نحو التحرر من الاعتماد المطلق على أدوات التحليل الغربي، والعمل بدلًا من ذلك على تطوير مفاهيم محلية قابلة للاشتغال السوسيولوجي، كتوظيف مفاهيم مثل العصبية)ابن خلدون(، الوجه والمصلحة في العلاقات الاجتماعية، أو دراسة جدلية الدين والدولة من منطلقات جزائرية تاريخية وثقافية، وليس فقط من منظور التحديث الأوروبي.

ثالثًا: الانفتاح النقدي على التراث السوسيولوجي المحلي والوطني

لابد من استعادة الرموز الفكرية مثل ابن خلدون، مالك بن نبي، ومحمد أركون، وإعادة قراءتهم في ضوء التحديات الراهنة، لإغناء النقاش السوسيولوجي بمفاهيم ومناهج نابعة من البيئات الثقافية الإسلامية والعربية. فالتجاوز هنا يعني أيضًا إعادة إدماج هذا التراث ضمن حوار نقدي مع الفكر السوسيولوجي المعاصر.

رابعًا: ربط علم الاجتماع بالرهانات المجتمعية الفعلية

يتطلب تجاوز علم الاجتماع التقليدي في الجزائر ربط البحث السوسيولوجي بمشكلات الناس الفعلية: مثل قضايا التهميش، الهوية، العنف الرمزي، الريفنة، الحراك الاجتماعي، أزمة الثقة بين المجتمع والدولة، وهشاشة الشباب. علم الاجتماع إذًا يجب أن يكون علمًا منخرطًا في الحياة العامة، وليس حبيس النخبة الأكاديمية.

خامسًا: إعادة التفكير في التكوين والتعليم السوسيولوجي

التكوين الجامعي اليوم بحاجة إلى ثورة معرفية منهجية. يتعين تجديد المناهج، وتبني مقاربات متعددة التخصصات، وتدريب الباحثين على الانخراط في الواقع ميدانيًا، ومساعدتهم على إنتاج المعرفة انطلاقًا من ملاحظة الظواهر في الأحياء، والمدن، والقرى، وليس فقط من الكتب والمراجع.

بناءً على ما سبق، فإن تجاوز علم الاجتماع في المجتمع الجزائري، كما يدعو إليه سعيد شيخي، لا يعني القطيعة مع الفكر السوسيولوجي الغربي، بل يعني تجاوزه بمفهومه الهيغلي، أي نفيه الجدلي من خلال تطويره وتحقيقه ضمن شروط مغايرة، في ضوء السياق المحلي. إنه تجاوز نحو سوسيولوجيا متأصلة، حية، وفاعلة.